

الى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مدى قانونية فرض رسوم تسجيل على الطلبة الباحثين الأجراء والموظفين من أجل استكمال مسارهم الأكاديمي، سواء بالإجازة أو الماستر أو الدكتوراه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

سارعت العديد من الجامعات المغربية الى فرض رسوم تسجيل على الطلبة الباحثين الأجراء والموظفين من أجل استكمال مسارهم الأكاديمي، سواء بالإجازة أو الماستر أو الدكتوراه، وهو إجراء تم بدون سند قانوني واضح، مهما تم الاحتجاج بمشروع القانون رقم 59.24، الذي مازال في البرلمان ولم يتم المصادقة عليه نهائيا حتى تسير الجامعات في هذا الاتجاه، والحال أن لا الدستور ولا القانون الإطار رقم 51.17 يتضمنان أي تنصيب على ما سبق بل بالعكس يضمنان حريا مجانية الجامعة العمومية.

صحيح ان اللجوء إلى التكوين الميسر له إيجابيات، حيث يمكن أن يكون صالحا لشريحة من الأجراء والموظفين؛ إلا أن الأداء على هذه الخدمة لا يتماشى مع حفظ مقدرات الأجراء والموظفين، ولا يعنيهم في شيء توفير ميزانية تقدر 16 مليار من هذا التوقيت الميسر.

يجب على الدولة أن تتكفل بدعم متابعة دراسة موظفيها على اعتبار أنها المستفيد منهم، ولا يمكن فرض هذه الرسوم في إطار تنويع مداخيل الجامعة وتمويلها؛ لأن هذا يعد ضربا لمجانية التعليم، الذي لا يليق بالجامعة المغربية.

وعليه، أسألكم السيد الوزير المحترم، عن قانونية فرض هذه الرسوم في ظل الاكتظاظ بالجامعات وغياب الولوجيات وتدهور المؤسسات الجامعية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمود عبا